مجلس الوزراء: تغليظ العقوبة على نشاط العملات الأجنبية خارج البنوك والقنوات الشرعية

الخبـــــــــر

القاهرة - أخبار مصر/http://www.egynews.net

في ضوء ما يشهده سوق الصرف الأجنبي من ممارسات لدى بعض شركات الصرافة، والتي يترتب عليها آثار سلبية على الاقتصاد الوطني والاستقرار المصرفي، وافق مجلس الوزراء، في اجتماعه برئاسة المهندس شريف إسماعيل، على مشروع قانون بتعديل المادتين رقمي 114 و126 من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003 الخاص بتنظيم عمليات النقد الأجنبي.

حيث تضمن تعديل المادة 114 من القانون المشار إليه أن يحدد مجلس إدارة البنك المركزي شروط التعامل في النقد الأجنبي لشركات الصرافة والجهات المرخص لها، وكذا مدة الترخيص ونظام العمل فى هذه الشركات والجهات، وقواعد وإجراءات هذا التعامل، وكذلك رقابة البنك المركزي عليها، كما تضمن التعديل أن يكون لمحافظ البنك المركزي في حالة مخالفة أي من تلك الشركات أو الجهات لشروط الترخيص والقواعد والإجراءات المشار إليها، إيقاف الترخيص لمدة لا تجاوز (سنة)، مع إلزامها بسداد مبلغ لا يقل عن مليون جنيه ولا يجاوز خمسة ملايين جنيه، ويكون له في حالة تكرار المخالفة الحق فى إلغاء الترخيص وشطب القيد من السجل.

وتضمن تعديل المادة 126 من القانون المشار إليه أن يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز ثلاث سنوات، وبغرامة لا تقل عن مليون جنيه ولا تتجاوز خمسة ملايين جنيه، كل من خالف أيا من أحكام المواد (111 و113 و114 و117) من القانون رقم 88 لسنة 2003 الخاص بتنظيم عمليات النقد الأجنبي.

كما تضمنت موافقة مجلس الوزراء على تعديل قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003، إضافة مادة جديدة برقم 126 مكرر للعقوبات تختص بتغليظ العقوبة على نشاط العملات الأجنبية خارج القنوات الشرعية، وتنص على أن يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تزيد على عشر سنوات، وبغرامة تساوى المبلغ محل الجريمة، كل من يتعامل فى النقد الأجنبي خارج البنوك المعتمدة أو الجهات المرخص لها بذلك، كما تنص على أن يحكم في جميع الأحوال بمصادرة المبالغ محل الجريمة.

الرأي

* يعتبر تغليظ العقوبة خطوة إيجابية للحد من التلاعبات التي تتم في العملة الأجنبية في السوق المحلي وسوف ترفع من القدرات التنظيمية والردع الرقابي للبنك المركزي المصري مع التأكيد على أنه لا يمكن الاعتماد على تغليظ العقوبات وحده لإنهاء مشكلة الدولار، حيث يجب الإسراع في حل الأزمة من جذورها ومعالجة المشكلات التي أدت إليها للقضاء عليها.

* الأساس في الأزمة الحالية سواء على المستوى النقدي أو الاقتصادي هو عدم قدرة الاقتصاد على تنمية موارده بالعملات الأجنبية مع تراجع موارد الدولة من السياحة، وعدم نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة كافية، وتراجع إيرادات الصادرات، وضعف الطاقات المتاحة لإنتاج سلع أساسية أهمها الغذاء مما يضطر الدولة لاستيرادها، وأيضا اعتماد الكثير من الصناعات القائمة على المدخلات المستوردة وضعف المكون المحلي بنسب متفاوتة تصل في بعض الأحيان إلى مجرد التعبئة.

ويستلزم علاج هذه المشكلات إقامة تنمية صناعية مستدامة في ظل هيكلة اقتصادية لإقامة صناعات للإحلال محل الواردات من ناحية وتنمية التصدير من ناحية أخرى. وتظهر بوادر هذه الاستراتيجية حاليا في استراتيجية تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإقامة تجمعات زراعية تصنيعية متكاملة ضمن مشروع استصلاح المليون ونصف مليون فدان. وتعد القرارات التي اتخذها البنك المركزي بداية حقيقية للإصلاح الاقتصادي، ولكن يجب أن تصحبها إصلاحات مكملة في باقي المجالات الاقتصادية لإزالة عوائق التصدير والاستثمار من خلال إصلاح اقتصادي حقيقي.

* تعاني مصر من نقص في السيولة الأجنبية نتيجة تراجع الدعم الخارجي من الجهات المانحة، واتساع عجز الموازنة على خلفية زيادة الواردات وتراجع الصادرات وانخفاض إيرادات السياحة وقناة السويس بالتزامن مع تراجع معدلات الطلب عالميا. ولهذا حد ارتفاع قيمة العملة المحلية من فرص زيادة الصادرات السلعية الفترة الماضية التي تراجعت بنحو 26.5% خلال الربع الثالث مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، كما تسببت قيود الحركة على رؤوس الأموال في ضعف تدفقات رأس المال وصعوبة الاستيراد من الخارج.

:

.